الأمم المتحدة
S/2024/423
مجلس الأمن
Distr.: General
31 May 2024
Arabic
Original: English

رسـالة مؤرخة 31 أيار/مايو 2024 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه موجز الرئيس لوقائع اجتماع أعضاء مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا في 25 آذار/مارس 2024 بشأن موضوع "أثر التدابير القسرية الانفرادية على الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي **نيبينزيا**

140624 110624 24-09724 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 31 أيار/مايو 2024 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

موجز وقائع اجتماع أعضاء مجلس الأمن المعقود بصيغة آريا بشأن موضوع "أثر التدابير القسرية الانفرادية على الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب"

25 آذار/مارس 2024، قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مقدمة

في 25 آذار/مارس، نظم الاتحاد الروسي اجتماعا عُقد بصيغة آريا لإتاحة الفرصة لأعضاء مجلس الأمن وللدول المهتمة الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة لتبادل الآراء بشأن أثر التدابير القسرية الانفرادية على الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وترأست الاجتماعَ ماريا زابولوتسكايا، نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، وحضره جميع أعضاء مجلس الأمن، ودول أخرى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وممثلون عن هيئات الأمم المتحدة.

وقدم إحاطات في الاجتماع كل من فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وألينا دوهان، المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، وألفريد موريس دي زاياس، محام وخبير في الحقوق المدنية والسياسية.

وافتتحت السيدة زابولوتسكايا الاجتماع بدقيقة صمت حدادا على ضحايا هجوم إرهابي كان قد وقع في موسكو في 22 آذار/مارس. وأعربت في ملاحظاتها الافتتاحية عن قلقها إزاء التدابير القسرية الانفرادية، مشددة على عدم مشروعة هذه التدابير بموجب القانون الدولي وعلى كونها تهدد المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعاون الدولي على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وانتقدت استخدام الدول الغربية للتدابير القسرية الانفرادية للحفاظ على التفوق الاقتصادي والمزايا الجيوسياسية، وأبرزت أوجه التشابه بين هذه التدابير والممارسات الاستعمارية. وكشفت سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها القوى الغربية التي تدافع عن حقوق الإنسان بينما هي تسبب المعاناة من خلال التدابير القسرية الانفرادية.

وسلّطت الضوء على ما درجت عليه الأمم المتحدة منذ وقت طويل من إدانة لهذه التدابير، كما يتجلى في قرارات للجمعية العامة يعود تاريخها إلى عام 1965. وشددت على الأثر غير المتناسب الذي يقع على الدول الضعيفة، مركزة على كون التدابير القسرية الانفرادية تعيق التعاون الدولي في جهود مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار ونزع السلاح. وشددت على أن التدابير القسرية الانفرادية تقيد التجارة والتمويل والاستثمار، وبذلك تعيق قدرة الدول على تخصيص الموارد لمكافحة الإرهاب، فتستفحل من جراء ذلك الأزمات الإنسانية، وتتهيأ الظروف المواتية للتطرف وتجنيد الإرهابيين.

وختمت كلمتها بشرح الآثار الأوسع نطاقا للتدابير القسرية الانفرادية على الاستقرار الإقليمي والتعاون الدولي، مشيرة إلى أن تلك التدابير تعطل تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتفاقم من أزمات اللاجئين، وتسهم في الأنشطة الإرهابية العابرة للحدود. وقدمت أمثلة قُطْرية محددة لتوضيح كيف تؤدي التدابير القسرية الانفرادية إلى تفاقم عدم الاستقرار وتقويض الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى مكافحة

الإرهاب. وشددت على أن الدول تتحمل المسؤولية الكاملة عن عواقب فرض التدابير القسرية الانفرادية، إذ تقوض هذه التدابير الجهود الجماعية لمكافحة الإرهاب وتهيئ الظروف لانتشار التهديدات المتصلة بالإرهاب.

بيانات مقدمي الإحاطات

أقر وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب بالتحدي المستمر الذي يشكله الإرهاب للسلام والأمن الدوليين. وعرض لمحة عن المساعدة التي يقدمها مكتبه إلى الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب المعتمدة في عام 2006، والتي تنطوي على تعزيز التنسيق وتكثيف جهود بناء القدرات. وشدد السيد فورونكوف على ضرورة العمل الجماعي والأخذ بنهج كُلية شاملة للتصدي بفعالية للتهديدات المتغيرة التي تشكلها الكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيون. وشدد على حتمية التمسك بالقانون الدولي وحقوق الإنسان في جهود مكافحة الإرهاب، وحث الدول الأعضاء على الاتحاد في مكافحة هذا الخطر العالمي.

وأما المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان فسلطت الضوء على الآثار السلبية الواسعة النطاق والمتعددة الأوجه التي تنشأ عن الجزاءات الانفرادية، مشددة على الحاجة إلى إجراء تقييم شامل يتجاوز الجوانب الإنسانية البحتة. وشددت على أن مختلف أنواع القيود الانفرادية، بما في ذلك القيود الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالنقل، إلى جانب وسائل إنفاذها ("العقوبات الثانوية" والعقوبات المدنية)، تُلحق مجتمِعة الضرر بمجموع سكان البلدان المسلَّطة عليها تدابير قسرية انفرادية، إذ تعطل هذه التدابير الإمدادات الطبية الأساسية ووصول المساعدات الإنسانية، وتؤدي إلى تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض. وأبرزت السيدة دوهان كيف أن التدابير القسرية الانفرادية تساهم في نمو الاقتصادات غير النظامية والأنشطة الإجرامية، وهو ما يشكل تهديدات أمنية خطيرة على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك زيادة منسوب الهجرة والاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود. وشددت على ما للتدابير القسرية الانفرادية من آثار سلبية على جهود مكافحة الإرهاب، مشيرة إلى مساهمة تلك التدابير في الفقر والجوع ونقص فرص التعليم والعمل، وبذلك تتهيأ الأرض الخصبة للتطرف. ودعت إلى إجراء استعراض شامل لتدابير السياسة الخارجية، وحثت الدول والمنظمات الإقليمية على رفع التدابير القسرية الانفرادية التي لا تنسجم مع القانون الدولي، ودعت إلى الشفافية والتعاون لتقييم الأثر الفعلي لهذه التدابير.

وأما السيد دي زاياس، وهو خبير في الحقوق المدنية والسياسية، فقد سلط الضوء على التوافق التاريخي الذي حصل في الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة بشأن عدم مشروعية التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها بعض البلدان. وشدد على أن هذه التدابير تنتهك القانون الدولي وتشكل تهديدا للسلام والأمن العالميين. وشدد على أن فقد بعض الدول تصر على فرض التدابير القسرية الانفرادية على الرغم من النداءات العديدة الداعية إلى إلغائها، وهي بذلك تتجاهل القرارات الدولية وتتمادى في المظالم الجسيمة في ظل الإفلات من العقاب. وشدد على أن هذا التحدي للتوافق الدولي لا يقف عند تقويض سلطة الأمم المتحدة، بل يؤدي أيضا إلى تفاقم الأزمات الإنسانية، ويعرقل الوصول إلى العدالة، ويسبب معاناة وخسائر في الأرواح على نطاق واسع.

وعلاوة على ذلك، شدد السيد دي زاياس على ضرورة تصحيح المغالطة في وصف التدابير القسرية الانفرادية بـ "الجزاءات"، مشددا على أن هذه التدابير لا تتمتع بالسلطة المعنوية أو القانونية التي ينطوي

عليها مصطلح "الجزاءات". بل هي انتهاك لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي. ولمعالجة هذه المسألة، اقترح السيد دي زاياس حلولا عملية، منها إنشاء آليات دولية لتوثيق الأضرار الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية، والتماس فتاوى من محكمة العدل الدولية بشأن مشروعيتها والتعويضات المستحقة لضحاياها، والمشاركة في الإجراءات المشتركة بين الدول لتقديم الشكاوى عن طريق مختلف هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وحث على العودة إلى مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلى الالتزام الجماعي بصون سلطة الأمم المتحدة.

بيانات الدول الأعضاء في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

شددت ممثلة غيانا على ما للتدابير القسرية الانفرادية من آثار تضر بحقوق الإنسان والتنمية والأمن، لا سيما خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، حيث وجدت الدول الواقعة تحت هذه التدابير صعوبة في الحصول على الإمدادات الطبية الأساسية، وهو ما أدى إلى تفاقم المخاوف الإنسانية. وأشارت إلى أن مختلف وكالات الأمم المتحدة قامت بتوثيق جيد لهذه العواقب السلبية، مشددة على الحاجة الملحة لأن تراعي الدول ما للقيود الانفرادية من آثار إنسانية أوسع نطاقا. وحثت الممثلة على إدراج تقييمات مستفيضة لهذه الآثار في جداول أعمال هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، مشددة على أهمية النظر في جميع حقوق الإنسان التي تتأثر بهذه التدابير.

وأعرب ممثل إكوادور عن معارضة شديدة لجميع مظاهر الإرهاب، وأبرز أهمية اعتماد تدابير وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، من أجل مكافحة الإرهاب بفعالية. وشدد على أهمية جهود التعاون، وأقر بفعالية الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتي تستهدف الجماعتين الإرهابيتين، تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. وعلاوة على ذلك، شدد الممثل على أهمية معالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب من خلال مبادرات إنمائية تهدف إلى تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وتوفير الفرص لتمكين الشباب.

وأما ممثلة مالطة فأشارت إلى أهمية المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة، إذ تخول المادة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة سلطة تنفيذ القرارات، بما في ذلك الجزاءات، باعتبار أنها ضرورية للسلام والأمن الدوليين. واعتبرت العقوبات جزءا من استراتيجية أوسع نطاقا، تتماشى مع القانون الدولي، وتهدف إلى منع الإرهاب ومكافحته، مع التركيز على تعطيل قنوات تمويل الأنشطة الإرهابية. وأبرزت أن مالطة، بوصفها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي، تحرص على أن تكون الجزاءات محددة الأهداف وأن تُنفَّذ بعناية، وأن تكون موجهة صوب المسؤولين عن تهديد السلام والأمن، مع التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية غير المقصودة. وشددت الممثلة على أهمية الجهود المتعددة الأطراف، على الصعيدين الإقليمي والوطني، في مكافحة الإرهاب، مع قيام الجزاءات بدور تكميلي إلى جانب تدابير أخرى.

وأعرب ممثل سيراليون عن قلقه إزاء الأثر السلبي للتدابير الانفرادية على القانون الدولي والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان، مستشهدا بإعلان فيينا وبمختلف قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وسلط الضوء على العواقب غير المقصودة لهذه التدابير، بما في ذلك المصاعب الاقتصادية وعدم الاستقرار الاجتماعي. ودعا إلى الشفافية والمساءلة وتبادل المعلومات لمواجهة التحديات المعقدة التي تفرضها التدابير الانفرادية، وحث مجلس الأمن على إعطاء الأولوية لمعالجة ما للتدابير القسرية الانفرادية من أثر في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب.

وشـــدد ممثل جمهورية كوريا على تزايد تعقيد وتنوع الأنشـــطة الإرهابية، وشـــدد على أهمية الوحدة الدولية وتدابير التصدي الاستباقية. وأبرز أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة له مكانة حاسمة الأهمية في هذه الجهود، حيث يعتبر التنفيذ الفعال للجزاءات التي يقررها المجلس أمرا محوريا لتفكيك الجماعات الإرهابية ومنع إســاءة اســتخدام التكنولوجيات الناشــئة لأغراض إرهابية. وحث الممثل على عدم تســييس المناقشــات، وشدد على الحوار البناء لتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب.

وأشــار ممثل ســلوفينيا إلى أن التدابير التقييدية، بما في ذلك الجزاءات، جزء من إطار ســياســاتي أوســع يطبق اســتجابة للنزاعات المســلحة أو العنف الواســع النطاق أو الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وحقوق الإنســان. وبالإضــافة إلى ذلك، أقر بأن الجزاءات عنصــر حيوي في جهود مكافحة الإرهاب، ســواء على مستوى الأمم المتحدة أو داخل المنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأوروبي، بهدف تثبيط قدرة الإرهابيين على شــن الهجمات والحصــول على الأســلحة وتمويل عملياتهم. وعلى الرغم من اعتراف الممثل بالشــواغل المتعلقة بأثر الجزاءات، فقد شـــدد على أهمية ضـــمان الامتثال للالتزامات القانونية الدولية واعتماد تدابير متناسبة وهادفة وخاضعة للإشراف القضائي.

وشـــدد ممثل المملكة المتحدة على ضـــرورة اتخاذ إجراءات ضـــد الأفراد المســـؤولين عن وفيات المدنيين الناجمة عن الهجمات الإرهابية. وأعطى لمحة عن اســـتخدام المملكة المتحدة لتدابير محددة الأهداف، مثل تجميد الأصول وتقييد السفر، بما يتماشى مع المعايير الدولية ومبادئ حقوق الإنسان وجهود مكافحة الإرهاب. وذكر الممثل أن حكومة بلده تكفل الشفافية والمساءلة فيما تفرضه من جزاءات، حيث تتيح إمكانية الطعن فيها أمام المحكمة.

وأقر ممثل اليابان باختلاف الآراء بشأن التدابير الانفرادية ولكنه شدد على نقطتين رئيسيتين. أولا، ينبغي لأي تدابير من هذا القبيل أن تكون صــارمة في التقيد بالقانون الدولي، ولا ســيما ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن تكون في خدمة أغراض مشــروعة لا نوايا عقابية. ثانيا، شــدد على أهمية احترام القرارات الســيادية في مجال صــنع السياسات الوطنية، خاصــة عندما لا يكون العمل المتعدد الأطراف من خلال مجلس الأمن أمرا متيسّــرا. ودعا إلى إجراء مناقشــات بناءة تهدف إلى النهوض بالســلام والأمن بدلا من تبادل الانتقادات التي تتناول السياسات، معربا عن أمله في إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

وســلط ممثل موزامبيق الضــوء على اســتخدام التدابير القســرية الانفرادية باعتبارها أداة من أدوات الســياســة الخارجية، مشــيرا إلى أنها تهديد للســلام والتنمية والاســتقرار الاجتماعي. وشــدد الممثل على أهمية التمســك بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعزيز التعاون من أجل الاســتقرار والرفاه بين الأمم. وأعرب عن معارضـــته لتشـــجيع التدابير القســـرية الانفرادية، داعيا بدلا من ذلك إلى التواصـــل والتعاون لمواجهة التحديات العالمية، لا ســيما في مناطق مثل أفريقيا. وشــدد البيان على الحاجة إلى إقامة توازن بين أهداف السياسة العامة والاعتبارات الإنسانية، مشددا على أهمية مواصلة الحوار.

وأكد ممثل الجزائر أن التدابير القســـرية الانفرادية غير قانونية ولها آثار تقييدية بعيدة الأثر على الدول المســـتهدفة وســـكانها. وشـــدد على أن هذه التدابير تنتهك القانون الدولي وتعيق التمتع الكامل بالاحتياجات والموارد الأساسية لحياة كريمة. وسلط الممثل الضوء على ما للتدابير القسرية الانفرادية من أثر ســلبي شــديد على الحياة اليومية. وأكد أيضــا على ما لهذه التدابير من أثر ضــار يحول دون تحقيق خطة التنمية المســتدامة لعام 2030. وشــدد على أهمية الامتناع عن اتخاذ تدابير اقتصــادية أو مالية أو تجارية

انفرادية لا تتفق مع القانون الدولي، لأن هذه الأدوات تعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية. وعلاوة على ذلك، شدد على أن التدابير القسرية الانفرادية تشكل تحديات للتعاون بين الدول، وتعيق الجهود الرامية إلى إحلال السلام والأمن، وتفاقم النزاعات، وهو ما يؤكد الحاجة إلى رفع هذه الجزاءات، إذ هي انتهاك للقانون الدولي.

وشدد ممثل سويسرا على ضرورة الحرص على التقيد التام بالقانون الدولي في جميع ما يُتخذ من تدابير لمكافحة التطرف العنيف والإرهاب. وشدد على أهمية إدماج النهُج المراعية للمنظور الجنساني في هذه التدابير، وأكد على أهمية الجزاءات المحددة الأهداف باعتبارها أداة يستخدمها المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب مع كفالة الامتثال للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

وشدد ممثل الولايات المتحدة على أن التدابير الاقتصادية، بما فيها الجزاءات، تعتبر أدوات مشروعة ومناسبة في مجال السياسة العامة للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وأثيرت اعتراضات ضد التدابير القسرية الانفرادية وآثارها السلبية. وأعرب الممثل عن القلق من قمع الحكومات للحريات تحت ستار مكافحة الإرهاب. وقدم لمحة عن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة للتخفيف من الآثار غير المقصودة للجزاءات وشدد على الالتزام بالقانون الدولي. ودافع الممثل عن دور الجزاءات الانفرادية، محتجا بأنها ضرورية لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والفساد وتعزيز المساءلة.

وقال ممثل الصين إن وفد بلده يؤيد البيان الذي ستدلي به فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وتكلم عن ثلاث نقاط بصفته الوطنية. أولا، شدد على أن التدابير القسرية الانفرادية تنتهك القانون الدولي وتقوض التعاون في جهود مكافحة الإرهاب. ثانيا، اعتبر أن التدابير القسرية الانفرادية تحت ستار مكافحة الإرهاب تنتهك حقوق الإنسان وتؤدي إلى آثار كارثية، وأورد أمثلة من قبيل الجزاءات المفروضة من الولايات المتحدة على سوريا. ثالثا، أبرز أن التدابير القسرية الانفرادية تسهم في الفقر وتخلف النمو وعدم الاستقرار الاجتماعي، مما يهيئ أرضا خصبة للإرهاب، وأعرب عن إدانته لمحاولات استخدام التدابير القسرية الانفرادية للدفع نحو تغيير أنظمة الحكم. وحث الممثل المجتمع الدولي على رفض التدابير القسرية الانفرادية، وعلى التعاون لمكافحة الإرهاب، وصون الأمن الشامل لحماية السلام والأمن الدوليين.

وشددت ممثلة فرنسا على أن التدابير الانفرادية أداة تكميلية لتعزيز فعالية نظم الجزاءات القائمة التي أنشأها مجلس الأمن. وأكدت أن الجزاءات التي ينفذها الاتحاد الأوروبي تمتثل لمبدأي الشفافية والمساءلة.

بيانات من دول أعضاء أخرى

تحدث ممثل فنزويلا باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، فأبرز ما للأعمال الإرهابية من عواقب وخيمة، وشدد على ضرورة اتباع نهج موحد وغير تمييزي في مكافحة الإرهاب الدولي. وانتقد الممثل تسييس جهود مكافحة الإرهاب واستخدام التدابير القسرية الانفرادية كأدوات للدفع نحن تغيير أنظمة الحكم ولخدمة مخططات سياسية أخرى، مؤكدا أن هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في البلدان النامية.

ودعا الممثل إلى الإنهاء الكامل وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية، وحث جميع أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين على التعاون بفعالية للقضاء على الإرهاب. واقترح أيضا اعتبار التدابير القسرية الانفرادية جرائم ضد الإنسانية.

وشدد ممثل كوبا على ما للتدابير القسرية الانفرادية من أثر يضر بالجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، وسلط الضوء على التعسف في إدراج كوبا في قائمة للبلدان التي تزعم وزارة خارجية الولايات المتحدة أنها ترعى الإرهاب الدولي، مع أنه لا وجود لأدلة على تورط كوبا في أنشطة إرهابية. وشدد على أن هذا التصنيف الانفرادي الذي لا أساس له والقائم على دوافع سياسية إنما الغرض منه هو تبرير وإدامة الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا منذ عقود. ورفض الممثل هذه التدابير وكرر تأكيد التزام كوبا بالتعاون المتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب، مع التشديد على ضرورة بذل جهود جماعية والدور المركزي للأمم المتحدة في هذا المسعى.

وسلط ممثل سوريا الضوء على المعاناة الطويلة الأمد التي تحملها البلد قبل الأزمة التي بدأت في عام 2011 بسبب فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية وغير إنسانية. وشدد الممثل على ما لهذه التدابير من أثر يضر بالمجتمع السوري، مشددا على آثارها الشاملة لعدة قطاعات، والتي تعرقل التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة في خطة عام 2030. وهذه التدابير القسرية الانفرادية، المصممة خصيصا لتغذية عدم الاستقرار السياسي والضائقة الاقتصادية والقلاقل الاجتماعية، تفاقم من الفقر والجوع وتضخم السوق وندرة الطاقة، وتشوش على التعليم، وتعرقل إلى حد بعيد الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب. وشكك المتكلم في انسجام هذه التدابير مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتقد تعديها على السيادة. وسلط الضوء على ما يتعرض له التعاون الدولي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب، من عرقلة بسبب التدابير القسرية الانفرادية. واختتم الممثل كلمته بالحث على رفع هذه التدابير فورا.

وشكك ممثل سري لانكا في مشروعية التدابير القسرية الانفرادية ونتائجها الإنسانية، داعيا إلى العمل بإجراءات عادلة وإلى وضع آليات للاستعراض. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز المتكلم أهمية النظر فيما للتدابير القسرية الانفرادية من أثر في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، مشيرا إلى أنها تعطل التمويل وتحول دون تطوير التعاون الدولي. وحذر من أن التدابير القسرية الانفرادية يمكن أن تفاقم من الظروف المؤدية إلى الإرهاب، وأن تعرقل جهود بناء القدرات وتقوض حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي الختام، وصف الممثل التدابير القسرية الانفرادية بأنها غير عادلة وغير أخلاقية، واستحضر تمييز مارتن لوثر كينغ جونيور بين القوانين العادلة والقوانين غير العادلة.

وانتقد ممثل إيران استخدام التدابير القسرية الانفرادية، مؤكدا أنها تشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن العالميين. وشدد الممثل على أن فعالية جهود مكافحة الإرهاب تتوقف على تجنب ازدواجية المعايير وتعزيز التعاون بين جميع الدول بدلا من اللجوء إلى التدابير القسرية الانفرادية. وأعرب عن إدانة إيران لفرض مثل هذه التدابير، وسلط الضوء بشكل خاص على حملة الولايات المتحدة ضد إيران، وهي الحملة التي ألحقت أضرارا غير متناسبة بالشرائح الضعيفة من السكان، لا سيما خلال جائحة كوفيد-19. ومع أن إيران تواجه تحديات مستمرة بسبب التدابير القسرية الانفرادية، فهي لا تزال مصممة على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله. وحث ممثل إيران على إنهاء التدخلات وحالات الاحتلال، مشددا على أن معالجة الأسباب الجذرية أمر أساسي للقضاء على الإرهاب ومنع التحالفات بين الجماعات الإرهابية والأقاليم الواقعة تحت الاحتلال.

خاتمة

أعربت السيدة زابولوتسكايا، بصفتها رئيسة الاجتماع، عن الارتياح للطابع المثمر للمناقشات. وأشارت إلى تباين وجهات النظر بشأن مشروعية التدابير القسرية الانفرادية، حيث تتفق الأغلبية على أن هذه التدابير تخالف ميثاق الأمم المتحدة، بينما تواصل بعض البلدان الدفاع عنها باعتبارها من "أدوات السياسة العامة". وسلطت الضوء على القرار الذي أصدرته في الآونة الأخيرة محكمة العدل الأوروبية بشأن التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على فنزويلا، حيث قضت المحكمة بأن هذه التدابير القسرية الانفرادية لم تأت ردا على أي انتهاك للقانون الدولي وليست تدابير مضادة، بل هي من خيارات السياسة العامة، داحضة بذلك ما ذهب إليه بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي خلال الاجتماع.

وتطرقت لادعاءات ممثل المملكة المتحدة بشأن إمكانية الطعن في التدابير القسرية الانفرادية أمام المحاكم الوطنية. فأبرزت أن ثمة قيودا خاصة تؤدي من الناحية العملية إلى استحالة تقديم طعون من هذا القبيل أمام المحاكم (في المحاكم البريطانية، يجب أن يكون مقدم الطعن ممثَّلا من قبل مهني قانوني محلي، ولكن هؤلاء المهنيين ممنوعون من العمل مع الحكومات الواقعة تحت الجزاءات).

وعلاوة على ذلك، تطرقت إلى أقوال ممثل سويسرا بخصوص امتثال التدابير القسرية الانفرادية لحقوق الإنسان ومراعاتها للاعتبارات الجنسانية. وتساءلت عن السبب الذي يجعل البلدان الغربية، بما فيها سويسرا، تعترض على تقييم آثار التدابير القسرية الانفرادية، على الرغم مما صدر من قرارات في الآونة الأخيرة تأذن للمنسقين المقيمين بإجراء هذه التقييمات.

وفي الختام، سُجل تأكيد الولايات المتحدة أن التدابير القسرية الانفرادية تتماشى مع مصالحها الوطنية، كما سُجل الوضوح الذي أضفاه ذلك التأكيد على الدوافع الحقيقية الكامنة وراء هذا النوع من التدابير.

واقترحت المتكلمة العودة إلى مناقشة التدابير القسرية الانفرادية في المستقبل لإجراء تقييم أكثر تفصيلا لآثارها السلبية المتعددة على السكان المتضررين.